PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(7): 209-225
ISSN:1553-6939

The sociological determinants of the phenomenon of divorce in the local rural community -from the perspective of the professors of the Department of Sociology at Tamanghasset University-

Abouelfoutouh Bouhoreira[1], Samir Oubbiche[2]

[1]University of Tamanghest (Algeria), E-mail: abouelfoutouhbouhoreira@univ-tam.dz

[2]University of Ghardaia (Algeria), E-mail: oubbiche.samir@univ-ghardaia.dz

[1+2]Laboratory: Sociology of public service quality, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of M'sila (Algeria)

Received: 06/2024, Published: 07/2024

Abstract:

The phenomenon of divorce is one of the ancient and modern social phenomena, which attracts the interest of many researchers in the field of human and social sciences, due to its negative impact on the values and social bonds that family structure seeks to preserve, especially in urban Algerian societies. At present, there has been an acceleration in divorce rates even in traditional communities, which are supposed to have social immunity. This raises questions about the sociological determinants behind the spread of divorce in traditional rural communities. This calls for sociologists to investigate the factors contributing to the prevalence of divorce in these communities.

Keywords: Divorce, local community, rural community.

المحددات السوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع المحلي الريفي
-من وجهة نظر أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة تمنغست-

أبو الفتوح بوهريرة[1]، سمير أوبيش[2]

[1]جامعة تامنغست (الجزائر)، البريد الالكتروني: abouelfoutouhbouhoreira@univ-tam.dz

[2]جامعة غرداية (الجزائر)، البريد الالكتروني: oubbiche.samir@univ-ghardaia.dz

[1+2]المخبر: سوسيولوجية جودة الخدمة العمومية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة المسيلة (الجزائر)

الملخص:

تعد ظاهر الطلاق من الظواهر الاجتماعية القديمة الحديثة، والتي تثير اهتمام كثير من الباحثين في ميدان علوم الإنسان والمجتمع، ذلك بما تحميله من بوادر تفكيك بنية واستقرار أي مجتمع في حالة ارتفاع معدلاتها، من خلال أثرها السلبي على القيم والروابط الاجتماعية التي يسعى النسق الزواجي الاسري في المقابل على المحافظة عليها واستمرارها خاصة في المجتمعات الحضرية الجزائري، إلا انه في الوقت الحالي لوحظ تسارع في معدلات الطلاق حتى بالنسبة للمجتمعات التقليدية والتي من المفترض أن هاته المجتمعات تتميز بحصانة ذاتية اجتماعية، بما يتضمنه العقل الجمعي من قيم وهوية وثوابت اجتماعية يتميز بها الأفراد عموما ونرى أنها تقف حاجز في وجه المشكلات الاجتماعية المعاصرة التي تصنف على أنها على علاقة

مباشرة بهذه الظاهرة، هذا ما يدعونا كباحثين في مجال السوسيولوجيا إلى وضع التساؤل عن ماهية المحددات السوسيولوجية التي قد تكون وراء تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الريفي التقليدي، من خلال الاستفادة من تصورات أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة تمنغست الذين سبق وأن عالجوا مجموعة من الظواهر والمشكلات التي لوحظ تهديدها المباشر لنسيج العلاقات الاجتماعية للمجتمعات المحلية الريفية.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، المجتمع المحلي، المجتمع الريفي.

مقدمة:

لا يكاد يختلف علماء الإنسان والمجتمع في اعتبار الاسرة اللبنة الأساسية للحفاظ على استقراه أي مجتمع وتطوره، وذلك بما تقوم به من وظائف خاصة لا تكون للمؤسسات الاجتماعية الاخر، ويتعلق الامر بحفظ النوع البشري وتنشئة الأفراد وفق النموذج الثقافي والاجتماعية والاقتصادي الذي يسود المجتمع العام سعيا منها للحفظ على هويته ونظامه العام، إلا ان هذه الوظائف وقعت ضمن محطات مختلفة لتطور المجتمعات عبر فترات زمنية إلى التأثير على السياقة التاريخي الذي رافق نمو وتطور الأسرة، من حيث أن المفهوم يرتبط بعلاقات الدم والقرابة والعشيرة والقبيلة، او ارتباطه في ما بعد من حيث الشكل من أن تكون على صورة الممتدة (تجمع أفراد كثر) إلى صورة النواة (تجمع فردين أو مع أبناء تحت رعايتهم).

وعليه فالوضعيات التي خلقتها هاته المحطات ارتبطت أساس بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي أصابت مختلف مجتمعات العالم، وامام ازدياد فرص تقسيم العمل ونمو النزعة الفردانية في هذه المجتمعات والذي فرض نوع من التغير الاجتماعي والثقافي على كيان الاسرة، اضطرها في ما بعد إلى رهن بعض وظائفها كمؤسسة لإنتاج العلاقات الاجتماعية لمؤسسات اجتماعية أخرى، وهو ما زاد من عزلتها الاجتماعية صراحة مع مرور الوقت والزمن، هذه الحالة التي وصلت إليها الأسرة اليوم ساهمت بشكل كبير في خلق مشاكل اجتماعية هددت بنية واستقرار كثير من المجتمعات الحديثة وخاصة الغربية منها، من قبيل انهيار شبه تام للقيم والروابط الاجتماعية والأخلاقية التي يرجع إليها دور ضبط وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، وسرع هذا الأمر من جهة أخرى وبشكل لافت تفكك مفهوم ووحدة وهوية الأسرة الحديثة تحت مسمى ظاهرة الطلاق.

وبطبيعة الحال فإن تنامي ظاهرة الطلاق المعبرة عن تفكك عقد العلاقات الاجتماعية والأخلاقية الذي يجمع بين نوعين الأفراد (ذكر وانثى) تحت مضلة الزواج سواء بالمفهوم الديني أو المعرفي وذلك بفعل العوامل التي المذكورة انفا، يمكن القول من خلال مختلف الادبيات التي عالجت الظاهرة أنها لست سمة مرتبطة بالمجتمعات الحديثة وخاصة الحضرية منها، بل أصبحت مشكلة يمكن ملاحظتها بشكل مقلق في المجتمعات التقليدية وخاصة في العالم الثالث أين تشيع فيه مظاهر الأرياف والقرى، كون هذه الأخيرة تعبير صريح للمحافظ على أصالة مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية التقليدية التي تجمع بين أفرادها، ومن قبيل الإبقاء على نمط القيم الاجتماعية والأخلاقية كضابط ومنظم لصور وأشكال العلاقات الاجتماعية ضمن مظاهر العادات والتقاليد والأعراف التي تورث من جيل إلى اخر للإبقاء على استمرارها.

لذا تعتبر الجزائر من مقدمة دول العالم الثالث التي تعاني من ارتفاع هذه الظاهرة على المستوى المحلي.. حيث أبرزت إحصاءات نشرتها وزارة العدل الجزائرية حدوث 44 ألف حالة طلاق في النصف الأول من عام 2022، أي بواقع 240 حالة يوميا و10 حالات

في الساعة، معظمها في الفئة العمرية بين 28 و35 سنة، أي بين المتزوجين حديثا، علما أنها بلغت 100 ألف عامي 2020 و2021[1]. بعدما كانت قد تجاوزت 62 ألف حالة من أصل 357 ألف زيجة خلا سنة 2016[2]، أي بفارق 40 ألف حالة خلال الأربع سنوات الماضية وتعبر لنا هذه الأرقام على تنامي مخيف لهذه الظاهر في بلد غالبية مجتمعه يدين بالقيم التقليدية، وهو ما يدفعنا في هذا الورقة البحثية لطرح تساؤل رئيس يبحث في: ماهية المحددات السوسيولوجية لارتفاع ظاهرة الطلاق في المجتمع القروي الجزائري؟

1- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي تبحث ضمن إشكالية دراستنا الرئيسة في ماهية، ماهية المحددات السوسيولوجية لارتفاع ظاهرة الطلاق في المجتمع القروي الجزائري؟، وهذه الأسئلة الفرعية بدورها تعد موجهات لتضمين كل المعلومات حول الظاهرة ضمن المجتمع المحلي الريفي في الجزائر، بالاعتماد على صياغة إشكاليات جزئية من أجل الإيفاء بالمتطلبات السابقة، على النحوي التالي:

*السؤال الأول: كيف ينظر لمسألة الطلاق في المجتمع المحلي الريفي؟

* السؤال الثاني: كيف يمكن قراءة الأسباب التي لها علاقة مباشرة في ارتفاع وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع المحلي الريفي؟

*السؤال الثالث: هل يمكن اعتبار التغير الذي أساب النسق الاسري التقليدي عامل مؤثر في حالة الطلاق في المجتمع المحلي الريفي؟

*السؤال الرابع: كيف يمكن اعتبار المتغيرات والسمات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية مساهم رئيسي في انتشار وازدياد حالات الطلاق في المجتمع المحلي الريفي؟

2- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه وهو من شانه أن يوضح لنا السمات والخصائص لحالات الطلاق التي تقع في المجتمعات التقليدية (المجتمع المحلي الريفي)، كما وأنه سيمكننا من فهم وتبيان العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي لها علاقة مباشرة بارتفاع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري عموما.

3- منهجية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات السوسيولوجية التي تهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية والثقافية وتحديد عواملها، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي نراه مناسب من أجل توفر بينات ومعلومات تفيد موضوعنا الذي يبحث في ظاهرة الطلاق في المجتمع المحلي وتحليلها وفك عناصرها من خلال الاعتماد على شروط البحوث الكيفية النوعية التي تعكس توجه دراستنا، عمدنا إلى اختيار عينة قصدية (عمدية) من أساتذة قسم علم اجتماع الذين يدرسون بصفة دائمة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تمنغست، في الفترة ما بين أفريل 2023 إلى غاية جوان 2023، وسعينا خلالها إلى التعرف على

[1] إيمان عويمر، الطلاق المبكر يقوض المجتمع الجزائري بـ240 حالة يوميا https://www.independentarabia.com يوم 2023/01/24

[2] الديون الوطني الجزائري للإحصاء ONS, Démographie Algérienne2016 https://www.ons.dz/IMG/pdf/Demog16ar.pdf يوم 2023/01/24

وجهة نظرهم وتصوراتهم السوسيولوجية حول هاته الظاهرة، والاستفادة من خبراتهم الأكاديمية والمعرفية في معاينة هذه الظاهرة على المستوى المحلي، وكان عدده كالتالي:

- 04 أساتذة برتبة أستاذ تعليم عالي وبخبرة محصورة بين 14 سنة و20 سنة
- 03 أساتذة برتبة محاضر وبخبرة محصورة بين 04 سنوات و10 سنوات
- 05 أساتذة برتبة مساعد وبخبرة محصورة بين 03 سنوات و08 سنوات

وهنا تبرز وتتجسد أهمية البحث في محاولة للإجابة على التساؤلات الفرعية والتي تسعى في مجملها إلى كشف المحددات السوسيولوجية التي لها علاقة مباشرة في حدوث حالات الطلاق في المجتمع المحلي، والبحث عن الخصائص والمتغيرات والعوامل المساعدة على ارتفاع وانتشار ظاهرة الطلاقة في مثل هاته المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من التماسك والتقارب الاجتماعي بين أفرادها، لذا وجب علينا كباحثين تسليط الضوء على هذه الظاهرة وفهمها من الناحية السوسيولوجية.

لذلك فقد استخدمنا عدة أدوات مساعدة للتقصي عن المعلومات وتدوين الملاحظات منها:

- **الملاحظة**: تم الاعتماد عليها وفق نموذج المعايشة باعتبار الباحث أستاذ في علم اجتماع وعضو يعايش مظاهر الحياة الاجتماعية للمجتمع التقليدي (المحلي الريفي)، وعليه قمنا بتسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بظاهرة الطلاق في المجتمع ومقارنتها بإجابات المبحوثين والتي تحصلنا عليها من خلال المقابلة الموجهة مع أساتذة قسم علم اجتماع بجامعة تمنغست، وهو ما مهد لنا الطريق لاستشراف المحددات السوسيولوجية لهذه الظاهرة.

- **المقابلة**: اعتمدانا على تطبيق مقابلة موجهة على حسب ضرورة العمل الاستطلاعي الذي قمنا به وكانت هذه التقنية موجهة بالأساس لرصد معلومات كافية عن ظاهرة الطلاق في المجتمع المحلي الريفي الجزائري تمهيد لاستنتاج المحددات السوسيولوجية والأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تتضمنها وفق دليل يتضمن مجموعة من الأسئلة تم تقسيمه على أربع محاور هي:

المحور الأول: يتضمن بعض المعلومات الشخصية للمبحوثين.

المحور الثاني: يتضمن أسئلة حول الإشكالية الأولى والثالثة

المحور الثالث: يتضمن أسئلة حول الإشكالية الرابعة والسابعة

المحور الرابع: وتتضمن أسئلة حول الإشكالية الثامنة والعاشرة

4- مفاهيم الدراسة:

- **المحددات السوسيولوجية:** ونقصد بها السمات والخصائص والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لها علاقة مباشرة في حدوث الطلاق وخاصة في الأسر التقليدية. وترتبط هذه المحددات عادة بظاهر التغير الاجتماعي الذي يعايشه المجتمع المحلي الريفي في الجزائر، بالاضطهاد مع التحولات في البنى الاجتماعية والثقافية والإقتصادية للمجتمع العام ككل، وهو ما يحيلنا مباشرة إلى عدم إغفال العلاقة بين الظروف الاجتماعية للمجتمع العام وأثارها الجزئية على الظروف الاجتماعية للمجتمع المحلي الريفي الذي يمثل جزء ومكون من مكوناته.

- **المجتمع المحلي:** يعد من المفاهيم الخصبة في ميدان السوسيولوجيا ومن أبرز فرعها المهتمة بدراستها هو علم اجتماع الريفي الذي يجسده في مفهوم القرية والريف التي تتميز بسمات أكثر تقليدية، لذلك يمكن الاعتماد على التعريف الذي سوقه ميتشال (D.Mitchell) في معجمه قاموس علم اجتماع بأن يعني " جماعة من الناس، يقيمون في منطقة جغرافية، ويشتركون معا في مجموعة من الأنشطة السياسية والثقافية والاقتصادية، ويشكلون وحدة اجتماعية ذات سيادة ذاتية، فضلا عن وجود بعض القيم والخبرات العامة وسيادة الشعور بالانتماء للجماعة".[1]

يحيلنا هذا التعريف إلى إدراك مستويات التجانس والبساطة التي تتميز بها المجتمعات الريفية في العالم في مقابل التفرد والتعقيد في المجتمعات الحضرية وذلك بالتركيز خصائص عديدة نجدها في كثير من أعمال كبار العلماء السوسيولوجين من قبيل إميل دوركايم الذي يراه مجتمع عائلي يتميز بعلاقات إجتماعية تندرج ضمن التضامن والتماسك الآلي (المكانيكي) الذي يجمع الأفراد بعضهم ببعض، في مقابل مجتمع حضري يتميز بعلاقات إجتماعية تندرج ضمن التضامن العضوي أين تسود المنفعة التماسك والتألف الذي يجمع الأفراد.

تحدث فيردناند تونيز وهو على العموم أحد أشهر تلاميذ إيميل دوركايم على خاصية ليست بعيدة عن أطروحة أستاذه حيث ركز على ما أسماه بالإرادة الإنسانية التي تتحكم في ضوابط الاجتماع البشري، فيعتبرها أنها تتخذ منحى عاطفي في المجتمع المحلي الريفي يسوده الجو العائلي في العلاقات الاجتماعية، وفي المقابل تتخذ منحى عقلي ضمن المجمعات الحضرية في جو يسوده الطابع الرسمي للعلاقات الاجتماعية، وقد نرى هذا الأمر بشكل أكثر وضوح في أعمال كل من سوركين وتشارلز كولي تصنيف للعلاقات والروابط الاجتماعية على نهج مجتمع اولي يفضي لسيادة الشخصية و علاقة الوجه لوجه بين الافراد حيث تزيد من تماسكهم وتضامنهم، في مقابل مجتمع ثانوي تسوده العلاقات المعقدة الرسمية النفعية.

- **الأسرة:** وتعد الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجماعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع.[2]

ويمكن أن نعتمد على هذا المفهوم الاصطلاحي في ضبط كل السياقات المعرفية التي تعتمد إما على الدين في تضمين معنى الأسرى في إشارة للعقد الديني والإجتماعي الذي ينشأ بن الرجل والأنثى بموجبه يلتزم الطرفان الإيفاء بمسؤوليات تحت سقف المنزل (مؤسسة الزواج)، أو المعنى السوسيو-أنثروبولجي الذي يركز أكثر على علاقات القرابة والدم وشكل الإتصال بين الرجل والانثى، دون أن يكون هناك خلاف حول الدلالة المعرفية للتوجهين.

- **الطلاق:** هو انتهاء رابطة الزواج أو إصدار إعلان قانوني ببطلان هذه الرابطة كذلك قد يستخدم للإشارة الى انفصال بين الزوجين بحيث لا يغير هذا النظام من العلاقات القانونية بينهما التي نجمت عن الزواج.[3] ويحيلنا هذا المفهوم أكثر لحالات كسر العقد الديني والإجتماعي أو القانوني الذي يجمع بين الزوجين (والرجل والمرأة) وينبئ بتفكك النسق الزواجي، ويتخذ أيضا إلزام قانوني وضعي بالتخلي بالتراضي بين الطرفين عن المسؤوليات والادوار والوظائف التي تضطلع بها مؤسسة الزواج.

5-عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

[1] أيمن البارودي، **القنوات الفضائية ونسق القيم في المجتمع المحلي**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، دس، دب، ص 55-56

[2] أحمد زكي البدوي، **معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، 1983، ص 152

[3] نخبة من أساتذة علم اجتماع في جامعة الإسكندرية، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، دس، ص 139

في ما يتعلق بإشكاليتنا الأولى التي تدور حول: **ما هو المنظور السائد للزواج في المجتمع التقليدي؟ وكيف ينظر لمسألة الطلاق في المجتمعات التقليدية؟** فقد جاءت أراء المبحوثين في عمومها تشرح تصوراتهم نحول المجتمع التقليدي ومسائل الطلاق بالقول:

في ما يتعلق بالمجتمع المحلي والعالم الريفي والقروي خصوص، فإن أفرده يتميزون بدرجة عالية من المحافظة على المبادئ والقيم الاجتماعية والدينية وهو ما يجعل هذه المجتمعات متناسقة بشكل كبير، وتخضع في تنظيم علاقاتها الاجتماعية للمكون الثقافي السائد لذا يعد الدين والعرف الاجتماعي مساهم رئيسي في تنظيم حياة الأفراد اليومية، ويظهر أكثر هذا الامر في تحديد مؤشرات البلوغ في المجتمع الريفي المحلي، والذي يرتبط غالبا بالسمات البيولوجية والعقلية تؤهل الفرد للحصول على اعتراف من المجتمع للانضمام لمؤسسة الزواج.

لذلك تعتبر مسألة جمع الأفراد في سن صغيرة تحت مضلة مؤسسة الزواج أمر مقدس وبالغ الأهمية ومحاط بتقاليد واعراف اجتماعية من شأنها العمل على حماية هذه المؤسسة والإبقاء على استمرارها طوال حياة هؤلاء الافراد بما يسمح على الأقل في نقل الموروث الثقافي عبر الأجيل وتثبيته عند الخلف، وعليه فإن أي".. اتصال بين الرجل والمرأة لا يقره المجتمع ولا يعترف به ولا يكون له أي مظهر عائلي إلا إذا تم في الحدود التي رسمتها النظم الاجتماعية بالوسائل التي تقرها، وتوافرت فيه جميع الشروط والطقوس التي يرى المجتمع ضرورتها".[1] في إشارة إلى استبعاد ورفض المجتمع كل العلاقات والاتصال بين الرجل والأنثى خارج إطار تنظم مؤسسة الزواج المحكم، سيما وهذه العلاقات غير المعترف بها تندرج ضمن مفهوم الخطيئة بالمعطى الديني، والعار الذي يلتصق بصاحبه بمعطى العرف الاجتماعي، على إثره يستبعد اجتماعيا من أقدم على هذا الخطأ ولا وتنقطع كل روابطه الاجتماعي مع جماعة لا تستطيع العيش دون علاقات اجتماعية تكافلية ألية ميكانيكية.

وكما هي الصورة في جميع جغرافيا الدولة الجزائرية فإن معنى الزواج لدى المجتمع المحلي الريفي التقليدي(القروي) ليس عقد يجمع بين فردين (زوج وزوجة) بل هو زواج وتقارب بين عائليتين (إنشاء مؤسسة قرابة) يغلب عليهما قرابة الدم (أبناء عمومة وأخوال) ويبعث منه كثير من سمات وصفات التضامن والتألف والتماسك بن المجتمع الواحد، ويمكن أن نلاحظ هذا النموذج ضمن ما يعرف بصورة (الدار الكبيرة) " تقوم بدور التماسك الأسري وأيضا الأمان والمحافظة على الأقارب في وضعية تجمع وتعاون دائم..."[2]

وعليه فإن مسألة الطلاق تعتبر لدى هاته المجتمعات فعلا بغيض من الناحية الأخلاقية والإجتماعية، حيث يعمد أفرادها قدر الإمكان على عدم الإفصاح عن نية المتخاصمين في الطلاق وبذل مجهودات كبيرة للإصلاح بن الزوجين عبر عرض هاته المسألة على مجالس الصلح المتكون من كبار اعيان القرية وشيوخها، أو إرسال من يثقون في علمه وفقهه من أهل وعائلة الزوجين لتولى حل هذه القضية سرا، عملا بما هو موضح في الشريعة الإسلامية لاسيما في قوله تعالى: {وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرٗا} (سورة النساء.الأية 35).

وإن ظهرت بوادر عدم التفاهم بين الأطراف فسيكون الطلاق مشروع حينها ذرا للمفاسد ويتم وفق ما هو متعارف عليه في الشرائع الإسلامية، من وضع عصمة الزواج في يد الرجل فهو بذلك القادر على الجمع والفراق، وعملا بقوله تعالى:{وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ} (سورة البقرة، الأية 227)، وبقوله تعالى:{ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا

[1] علي عبد الواحد وافي، **الأسرة والمجتمع**، دار أحياء الكتب العربية ط2، مصر، 1948، ص 14ص 133

[2] مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمرى محمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 40

يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ} (سورة البقرة. الأية 229)، وهنا نلاحظ من خلال الأية الأخيرة عظم المسؤولية الدينية والأخلاقية الملقاة على عاتق الزوج في ما يتعلق بمسألة الطلاق وتبعاته، ويجعله فعل حساس ولا يلجأ إليه إلا بعد تفكير كبير واستنفاذ كافة الحلول المتعارف عليها اجتماعيا في منع وقعها، فالنص الديني في الشريعة الإسلامية كان صريح في البت في هذه المسألة بإفراد عدد لا بأس به من الأيات القرآنية التي توجب ضوابط وأحكام الطلاق، ما يشكل رادعا قوي للأزواج من خلال الممارسة الدينية الصارمة لتبعات الطلاق، ولهذا فالمفترض أن ظاهرة الطلاق لا تحظى بارتفاع وانتشار كبير في مثل هاته المجتمعات المتدينة والمحافظة اجتماعيا.

ويمكن أن نرجع هذا الأمر لعدة أسباب منها ما هو متعلقة ببعض مظاهر الجهل الملتصقة بالفهم الخاطئ للدين ومبادئ العلاقات الاجتماعية (آداب المعاشرة) التي يقرها المجتمع المحلي الريفي، او تلك التي لها علاقة بتسلط أو استبعاد نظام الابوة في حياة الأبناء بخصوص أحقية اختيار الشريك ويضاف إليها الخلفية الثقافية والاجتماعية لكلا الشركين، ومنها ما هو مرتبط ببعض التصورات الاجتماعية التي يصنعها المخيال الاجتماعي للمجتمع التقليدي عن قضايا مؤشرات البلوغ، الأمن والاستقرار المالي، المكون العاطفي، ترتيبات الزواج، التكنولوجيا، قضية المرأة المسترجلة، وصمة العار المرتبطة بالمرأة المطلقة، قضية تعدد الزوجات والعذرية والشرف، وإنجاب الابن الأول، وهذه الأسباب لا تحظى بتفسيرات وتحليلات موضوعية كافية من قبل الباحثين في ميدان علوم الإنسان والمجتمع.

أما في ما يتعلق بإشكاليتنا الثاني التي تدور حول: **كيف يمكن قراءة الأسباب التي لها علاقة مباشرة في ارتفاع و انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع المحلي التقليدي؟** فقد جاءت أراء المبحوثين بالقول:

إن خصوصية المجتمع التقليدي(المحلي الريفي) ذو الطابع الفلاحي لا يسمح لنا بتعميم الأسباب والعوامل التي من شانها الإسهام في انتشار ومعدلات الطلاق في المجتمع الجزائري العام ككل، والتي وردت في مختلف الدراسات المهتمة بهذه الظاهرة في مختلف المجتمعات الحضرية حول العالم أيضا، وهذا الأمر يدفعنا وجوبا إلى الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الاجتماعية ونمط القيم والعلاقات الاجتماعية التي هي على رأس الحياة الاجتماعية لأفراد هذه المجتمع، وما يلاحظ في هذه الطبيعة أنها تتسم بنوع المرونة والجدية في نفس الوقت سعي دائم لضبط وتوجيه مختلف السلوكات الاجتماعية بما فيها الزواج ومسألة الطلاق.

لذلك فأسباب من قبيل فوارق السن والمستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي، يضاف إليها بعض المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالسكن والفقر والعوز وتعاطي المسكرات.. إلخ، لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير انتشار وارتفاع ظاهرة الطلاق في المجتمع المحلي الريفي، والتي يمكن ان نحصر جلها في تأثير عوامل التغير الثقافي والاجتماعية على خصائص المجتمعات التقليدية، فالحياة الحضرية بكل قيمها قد تسللت إلى عقل الفرد الريفي وأثرت على كثير من معتقداته حول ما هو معروف ومعتاد عليه بين أفراد المجتمع من مبادئ وأدوار اجتماعية، ويمكن ملاحظة ذلك في تحول شكل الأسر والنمط المعيشي الذي يعيشه هؤلاء الأفراد.

وعليه فإن سيطرة الصراع بين القيم الاجتماعية الحضرية الوافد وقيم المجتمع الريفي قد أثر على مسائل عديدة متعلقة صورة الفرد المقبل على الزواج في عرف المجتمع الريفي، والتي أصبحت أكثر ارتباط " بالوظيفة والتعليم والاستقرار المالي، سيما وأن الأسرة في الريف لم تعد تعتمد في اكتفائها على مورد الفلاحة والزراعة وسعي الأفراد إلى البحث عن موارد أخرى توفر دخل ثابت

على الأقل من خلال العثور على فرص عمل في قطاع الخدمات ما يضطرهم لهجرة الريف نحو الحضر والمدن".[1] وقد ساهم في هذا الأمر بشكل مبالغ اضطراب الواقع المعيشي للمجتمع الجزائري العام بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وهو ما انعكس بالسلب على صورة الأفراد نحو الزواج وترتيباته وتفشي ظاهرة الطلاق من جهة أخرى، ونراها قد ساهمت أكثر في انخفاض معدلات الزواج للمرة الثانية، أي بعد الطلاق حيث تكون فرص تكوين أسر جديد بعدة تجربة الزواج الأولى فكرة تشوبها كثير من المخاطر بالنسبة للأزواج تصب كلها في دائرة وجوب امتلاك المنزل والوظيفة.

أما في ما يخص إشكاليتنا الثالثة التي تدور حلول **هل يمكن اعتبار التغير الذي أصاب النسق الاسري التقليدي عامل مؤثر في حالة الطلاق في المجتمع التقليدي؟** فقد جاءت وجهة نظرهم تحت قول:

يمكن القول هنا أن شكل الأسرة يتأسس في ضوء نظام العائلة الممتدة والتي تجمع كل صور الترتيب القرابي، وهذا النظام يعتبر جزء من النظام الاجتماعي العام الذي يؤطر المجتمع الريفي الذي يتميز بالتقليدية والعشائرية، بحيث لا يكون في غالب قائم على روابط الدم فقط وإنما يكون مؤسس على روابط الانتماء الإثني، لذلك فنمط العلاقات الاجتماعية والثقافية يكون متناسق ومضبوط ومتحكم فيه من اختيار النسب إلى نوع المهن التي سيشغلها أبناء الجيل القادم والتي تتسم بالتوارث.

لكن مع مظاهر التغير الثقافي والاجتماعي " اخذ نطاق الأسرة يضيق شيئا فشيئا حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الان في معظم الأمم.، فأصبحت لا تشمل إلا الزوج وزوجته وأولادهما ما داموا في كنف الاسرة، وقد اصطلح علماء الاجتماع على تسمية الأسرة ذات النطاق السابق بالأسرة الزوجية".[2]

هذا التغير الذي أصاب شكل الأسرة التقليدية اتبعه تفكك النسق الوظيفي الذي كان يميزها، فقد كانت تقوم من قبل بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا في الحدود التي يسمح بها نطاقها، وبالقدرة التي تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية.. وما إلى ذلك، فتعتبر بذلك:[3]

- هيئة اقتصادية مشابهة لما نتثمله اليوم من مصارف ومصانع وشركات.. إلخ، حيث تشرف على جميع شؤنها المادية، ولا تصدر في هذه الناحية إلا عما يرسمه عقلها الاجتماعي ويتفق مع رغباته.

- هيئة تشريعية من حيث انها تضع الشرائع وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات...

- هيئة سياسية تنفيذية فهي كانت تشرف على شؤون سياستها العامة، وتنظم علاقاتها بما عداها من العشائر، وتتعهد تنفيذ ما تضعه من شرائع...

- هيئة قضائية: تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات، وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها، والقصاص للمظلوم والظالم، وحراسة القانون، وعقاب من يتعدى على حرماته ...

[1] - janet reynolds and carol s.walther, the social of capital rural demography of marriag. Cohabitation. And divorce, International Handbooks of Population, Springer Nature Switzerland,2020, p144

[2] علي عبد الواحد وافي، نفس المرجع السابق، ص 14

[3] المرجع نفسه، ص 17-18

- هيئة دينية أخلاقية وهيئة تربوية فهي من تضع قواعد الدين، وتفصل أحكامه، وتوضح منهجه، وتقوم بحراسته، كما أنها هي من تضع النظم الأخلاقية، وتميز الخير من الشر والفضيلة من الرذيلة، وترسم مقاييس الاخلاق، يضاف إلى ذلك كانت تربي الأطفال من النواحي الجسمية والعقلية والخلقية وتهيئ وسائل إعدادهم للحياة المستقبلية.

مع مرور الوقت انتزعت منها هاته الوظائف ولم تضطلع إلا بأدوار الإنجاب وتربية الأبناء في المراحل الأولى من حياتهم خاصة من الناحية الوجدانية والأخلاقية (تشكيل شخصيتهم)، لذلك فإن هذا الاضطراب في النسق الوظيفي يتبعه حتما اضطراب في السلوك الزواجي الأسري الذي " حينما يعجز عن القيام بإسهامات (وظائف) من أجل ضمان استمرار النسق الأسري، فإنه محكوم عليه بالتصدع والانحلال".[1]

ونلاحظ هنا أن الأسرة في الريف تظل عاجزة عن التكيف مع البيئة الاجتماعية المتغيرة، وتغلغل الفردانية للهدف من وجودها، وفشلها في التكامل مع متطلبات وحاجات المجتمع الحديث، ويضاف إليه فشلها في إدارة التوترات الحاصلة من عدم التكيف وصراع القيم في المجتمع الريفي، خصوصا إذا تعلق الأمر بتوقعات الأدوار الوظيفية للرجل وللمرأة داخل البيت وخارجه، خاصة وأن اتساع التعليم لدى دائرة كبيرة من النساء في الريف ساعدهم على اقتحام عديد من الوظائف (سوق العمل) خارج البيت تتسم غالبيتها بعلاقات تواصل مع رجال غرباء وهذا يعارض مبادئ العرف في المجتمع الريفي الذي يبدو صارم من هذه الناحية، يضاف إلى ذلك الوقت الذي تمضيه المرأة خارج البيت بالتساوي مع الرجل ما يرهن الوظائف والادوار المنزلية ويسقطها من عاتقها، وهذا يسهم في نظرنا بشكل كبير في تهديد الاستقرار الزواجي الأسري الذي يكون غالبا على حاجات إنسانية وعاطفية وليست فقط اقتصادية يجب أن تلبى داخل البيت وليس خارجه.

في ما يتعلق بإشكاليتنا الرابعة التي تدور حول: **هل يعتبر سن زواج المرأة والأصل الإثني في المجتمع الريفي أثرا على حالات الطلاق؟** قد كان رد المبحوثين بالقول على النحوي التالي:

يمكن الحديث هنا كذلك على الصراع الذي ينشأ بين الآباء والأبناء في قرارات تتعلق بتوقيت الزواج وأصل المرأة (الجغرافي والإثني) المراد الزواج منها بالإضافة على عمرها،" فالاختيار المرتب من طرف الأهل لأبنائهم والمرغم أحيانا كثيرا ما يكون عاملا مسؤولا في تطور معدلات الطلاق في الجزائر، إذ ان الاختيارات غير المناسبة من طرف الاهل لأبنائهم تقوم بالأساس على تحقيق قيم أسرية واجتماعية قبل تحقيق الزواج وإنجاحه بالدرجة الأولى، كمراعاة الحسب والنسب، دون مراعاة أهلية الزوجين للحياة الزوجية".[2] وهي في الحقيقة تقاليد متجذرة في المجتمعات التقليدية انطلقت مع تزويج المرأة لرجل راشد في سن صغيرة بين 13سنة و 16 سنة (قاصر بالمفهوم القانوني)، تحت مفهوم شرف العائلة وصيانة عفتها والتقليل من فرص بقائها في المنزل (الإستفادة من فترة الخصوبة) مع الزيادة في عمرها وسعيا منهم للتخلص مبكرا من مسؤولياتهن، وهذا له من الاثار السلبية على العلاقة الزواجية الاسرية من عدم قدرة المرأة على القيام بأدوارها الاجتماعية وتحمل مسؤولياتها اتجاه عائلتها كما ينبغي، ويرجع سبب ذلك في الغالب إلى عدم اكتمال النضج العقلي والنفسي والاجتماعي لديها.

[1] يوسف قادري، **الطلاق في المجتمع الحضري – سطيف- بعض عوامله و اثاره**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم اجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 1994-1995، ص 50

[2] المرجع نفسه، المرجع السابق، ص 164

في المقابل هناك عوامل أخرى تتعلق بالهجرات التي تشهدها الأرياف ليس منها فقط بل وإليها، ويتعلق الأمر بالمهاجرين الأثرياء من البدو والحضر الذين يحاولون الاستقرار في الريف من خلال تشيد المنازل الفاخرة والسيطرة على قطاع الخدمات والموارد الاقتصادية هناك، كل ذلك أثر على " التناسق الإثني بين أفراد المجتمع في الريف ويساهم في تفكك واضطراب هرم العلاقات الاجتماعية الذي نراه مبني على الاستحقاق والمكانة الاجتماعية، ليتحول للإستجابة لمعطى الاقتصادي بحث (الثروة والمال)".[1]

تطرح قضية أخرى كذلك في ما يتعلق بالأصل الإثني أو الجغرافي للزوجة، فمع ازدياد فرص التعليم الكبيرة التي حصل عليها شباب الريف سعيا منهم للبحث عن مجالات أخرى لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بعيدا عن التزامات العائلة الفلاحية أو الرعوية من خلال الالتحاق بالجامعات والعمل في المؤسسات الخدماتية والاقتصادية، ساهم بشكل كبير في إعطاء حرية أكبر في اختيار شركاء الزواج من خارج القرية نتيجة الانفتاح على الأخرين، وهذا الأمر يحيلنا مباشرة للصراع النفسي والاجتماعي الذي قد ينشأ بين الزوجين بسبب انتمائهما إلى ثقافتين وبيئتين مختلفتين بعادات وتقاليد وتصور مختلف لمؤسسة الزواج، ما يرهن الاستقرار الزوجي ويضع استمراره على محك الطلاق كتحصيل حاصل.

بخصوص إشكاليتنا الخامسة التي تبحث في: **كيف يمكن ان نرى أثر عامل تعليم المرأة في تصور الأدوار الاجتماعية من خلال حالات الطلاق في المجتمع الريفي؟** فقد تحددت نظرة المبحوثين بالقول أن:

العامل الاخر والذي يبدو محل دراسة بين كثير من الباحثين هو تعليم المرأة واكتسابها الثقافة المدنية، حيث يحسب للسياسة الوطنية الجزائرية قطع شوط كبير في ضمان الحد الأدنى من التعليم لكافة أطياف المجتمع دون استثناء، عبرة سياسة ديمقراطية التعليم أين شيدت المدارس خاصة الابتدائية والمتوسطة في كل المناطق الريفية تقريبا، على ان تتضمن المناطق الحضرية التعليم الثانوي والعالي، الأمر الذي سهل كثير من ولوج المرأة الريفية للمدرسة لتنال فرصتها هي كذلك في التعليم، وهذا أثر بطبيعة الحال على طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقتها من أسرتها من خلال تحررها وانفتاحها على قيم وثقافة الحضر، حيث أصبحت قادرة على الأقل على اختيار شريكها دون تدخل الاهل أو حتى رفض من تم اختياره وترتيبه لها من قبلهم.

من الناحية السلبية هو تعارض الثقافة المدنية التي اكتسبتها المرأة مع الصورة الاجتماعية التي كونها العقل الجمعي للمجتمع التقليدي عن شكل الأسرة، حيث جعل المرأة في محل المساوم والمبتز لقوامة الرجل خاصة في ما يتعلق بالسلطة والنفقة وتوفير الاحتياجات داخل الاسرة، وهي قضية تتعلق بالمرأة المسترجلة المزاحمة للرجل في كل وقائع الحياة الاجتماعية خارج البيت فهي تقود السيارة وتقف في طوابير اقتناء السلع، ولها فرص عديدة في سوق العمل لا تكون للشباب بسب الخدمة العسكرية " وهذه الصورة لا تتوافق مع القيم التقليدية للمجتمع في الريف، ذلك أن مفهوم الذكورة يتوافق إضطراد بشكل كبير بمفهوم الرجولة عند الأفراد هناك"[2]، لذلك فإن إفتقاد المرأة للطابع الأنثوي الذي يحدد صورته العامة الخيال الاجتماعي للافراد في المجتمع الريفي بوظائف وادوار تقليدية للمرأة يقف حائل في إستمرار وإستقرار المؤسسة الزواجية ويكون مصيرها الطلاق في الأخير، يضاف إلى ذلك الطرق المعتمدة في حل النزاعات بين الطرفين (الشجار) الذي كان حتى وقت قريب يحل ويصلح بين الطرفين من خلال أواصر القرابة، أما اليوم فأصبحت هذه القضايا ضمن اختصاص المحاكم المدنية في ضوء قانون الاسرة، وقد تكون أحكامها العامل الأبرز في تعقد النزاع والفصل فيه بتفكيك الأسرة كأكثر الحلول الممكنة نجاعة.

[1] - janet reynolds and carol s.walther, op.cit, p148
[2] - Ibid, p149

بالنسبة للفقر والعوز وعدم توفر المسكن، لم تكن هاته المشاكل تؤثر على العلاقات الأسرية في المجتمع الريفي التقليدي حتى وقت قريب، لأن أبناء العائلة المتزوجون مجبولون على البقاء في سكن العائلة (الدار الكبيرة) فكان يكفي تشيد فقط غرفة أو غرفتين للاستقرار والبدء في الحياة الزوجية، كذلك فإن المجتمع الريفي التقليدي لا يحتوي بطبيعته على تقسيم عمل معقد ويجعل من مسألة العمل وكسب القوت يتم من خلال المهن المتوارثة في العائلة (الممتدة) خاصة الفلاحة والرعي، حيث يساعد كل أعضاؤها دون استثناء في الانتفاع من العائد الاقتصاد دون شروط عبر التعاون على ممارسة هذه المهنة طول سنوات حياتهم، وبالتالي يحافضون على الاستقرار المالي والاقتصادي عموما للأسرة والعائلة معا.

لكن في ضل تطور السياسية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري لم تعد العائلة قادرة على ضمان الحد الأدنى من العائد الاقتصادي للمهن المشتركة نتيجة عدم القدرة في التوسع سيما في الأراضي الفلاحية مع عدم تحمل تبعاته القانونية من قبل مصالح الدولة، ما جعلها تعيش تحت وطأة أزمة حقيقية نتيجة النمو التعداد الديموغرافي لأفراد العائلة(الدار الكبيرة) ويعمل على خلق مشاكل كبيرة تهدد البناء الهيكلي والنسقي وتراتبية السلطة داخل الأسرة من قبيل البحث عن الاستقلالية في منزل خاص، تدخل الأقارب في شؤون الحياة الخاصة لبعضهم البعض، استفحال المشاكل المالية، تسلط أحد أفراد العائلة وما يخلقه من ضعف الانتماء لدى أفرادها، قضية النسل والإنجاب (مكانة المرأة في الأسرة مرتبطة بشكل كبير بإنجاب الأولاد وخاصة الذكور بالمقام الاول)، ولا ننسى كذلك تعدد الزوجات، الخيانة، مشكلة الانحراف (تعاطي الخمور والمخدرات)، المرض (العقم والعجز الجنسي).. إلخ، وهو ما نظنه يعجل من تفكك الأسرة لعدم قدرتها على التكيف وإدارة التوتر.

بخصوص إشكاليتنا السادسة: التي تدور حول **كيف يمكن فهم رمزية الدور الاجتماعي الذي يحدد النسق الزواجي الأسري في المجتمع التقليدي؟، وهل له علاقة بحالات الطلاق؟** فقد كان رد المبحوثين يندرج بالقول أن:

تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا قائما بذاته كما قلنا سابقا، وعليه تتحدد وظائف النسق والادوار التي تجمع عناصره ووحداته، ففي المجتمع الريفي التقليدي يكون نسق الأدوار فيه بسيط ويأتي على شكل هرمي وتؤطره السلطة الابوية (الباتريركية) بتولي الرجل مهام وشؤون الرئاسة والمتحكم بعلاقات الجنس في الأسرة، بينما تتبع النساء بتدبير شؤون البيت والاعتناء بالأطفال وتوفير وسائل دعم واستقرار الأسرة.

في حالة الأسرة الجزائرية الريفية التقليدية تضطلع التنشئة الاجتماعية بالمحافظة على تحدد الأدوار الاجتماعية للنسق الزواجي الأسري، فالرجل ينشأ في بيئة ذكورية محاطة بقيم التسيد والجدية وقساوة القلب، ذلك أن المخيال الاجتماعي في المجتمع الريفي لا يعترف بالمكون العاطفي لشخصية الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بمسألة الزواج والإتصال بالجنس الأخر، الذي يفتقر الأن لما يسمى بالعلاقات المبنية على الحب والرومنسية، لأنه ببساطة يعتبر من مظاهر الضعف ولا يليق بمنزلة الرجولة ومن العار الظهور بمظهر الضعف أمام الناس وإن كانوا من ذوي القربى، وهذا المعتقد حسب العرف الاجتماعي في الريف هو ما يصنع منه راشدا قادرا على تحمل مسؤولية أدواره اتجاه أسرته في المستقبل، بينما المرأة تنشأ في بيئة أنثوية محاطة بقيم اللين والرقة والألفة مضطلعة بحاجات البيت وخدمته، ما يجعلها خاضعة تماما لسلطة الرجل وتصوره لشكل لهيكل العلاقات الاجتماعية التي يجب ان تكون عليه العائلة عموما. حيث نرى أن " المرأة في المجتمع الجزائري شخص يجب إخضاعه، إنها لشيء خاص وسري للرجل الذي بالنسبة إليه شرف وافتخار كل صالح يعود للمرأة وكل ما هو للرجل يعود للمرأة أيضا.. وإذا كانت المرأة تحافظ وتمتاز بقدرتها وقيمتها الأنثوية فإن الرجل (الزوج أو الأخ او الأب) يستفيد هو الاخر من ذلك الشرف، وأيضا داخل العائلة لا

يوجد تعارض اجتماعي بين الرجل والمرأة وإنما تآلف وتكامل ضروريان للمبادئ الأساسية للعائلة: تماسك عائلي، شرف عائلي، مساهمة تطبيق وتدعيم القيم التقليدية للعائلة".[1]

بطبيعة الحال مع الانقسامات التي أصابت العائلة الجزائرية، بفعل التطورات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري عموما خاصة إذا تعلق الأمر بالوضع الاقتصادي، ظهرت ملامح الدعوة لمعادلة الرجل بالمرأة بأن تكون هذه الأخيرة في قمة الهيكل الاجتماعي (في الدور والمكانة) مع الرجل كذلك، هذا التصور ولد تناقضات في تقسيم العمل للمجتمع الريفي التقليدي، وغيرت من ملامح التنشئة الاجتماعية التي أصبحت أحد عوامل الصراع بين الانوثة والذكورة، خاصة إذا تعلق الأمر بحقوق أكبر للمرأة لاقتحامها أحد ميادين اختصاص الرجل وهو الخروج للعمل والتكسب بعيدا عن البيت.

وعلى الرغم ان المجتمع الريفي التقليدي في الجزائر لازال يفرض نوع من التحفظ القيمي على تكسب المرأة من خلال الخروج للعمل (المتخصص) وترك ومكانها في البيت والذي قد يؤخرها عن الإيفاء بأدوارها وواجباتها اتجاه الزوج والاولاد، إلا انه لم يعد قادرا على وقف تجسيد هذه الثقافة لدى الأسرة التقليدية في وقتنا الحالي، والتي ترى فيه أحد الحلول الممكنة للتكيف مع الوضع الاقتصادي وتوفير حاجيات الاسرة المتزايدة، لكنه في نفس الوقت يفرض نوع من القناعة لدى المرأة في الاستقلالية وتحقيق الذات من خلال إمكانية الاستغناء عن جهود الرجل في ضمان الامن الاقتصادي للأسرة وأظهرت مقاومة أكبر للأعراف التقليدية في السعي للإبقاء على استمرار الصلة الأسرية في البيت، وهو من شانه أن يلغي مبدا التعاون والتكافل إذا ظهرت مشاكل تعجل بشقاق وتفكك الأسرة.

هذا الطرح يتوافق مع نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة شرقي نسرين حول أهم العوامل المؤثرة في انتشار ظاهر الطلاق في المجتمع الجزائري بعينة دراسة مقدرة ب 110 مبحوث، حيث لاحظت ان المرأة التي أتمت مشورها الدراسي وأثبت وجوده في علم الشغل هي الأكثر طلبا للطلاق، كونها تشبعت بأفكار بالأفكار الاستقلالية ومبادئ المساواة بين الرجل والمرأة، إضافة إلى عدم احتياجها إلى معيل مادي خاصة بعدما تحررت من تبعية الزوج الاقتصادية إضافة إلى إمكانية بنائها لحياة زوجية جديدة.

في ما يخص إشكاليتنا السابعة: التي تبحث في: **هل لتراجع القيم التقليدية في المجتمع المحلي علاقة بحالات الطلاق؟** فمن خلال ردود المبحوثين نرى انها تمحورت حول قول أن:

رمزية الأسرة وشكلها في المجتمع التقليدي كما قلنا سابقا تتحدد وفق النموذج الاجتماعي للمجتمع الذي تعيش أين تتبنى قيمه وعاداته وتقاليده وتصوراته عن نمط العلاقات الاجتماعية التي تجمع افراده، وإن صح القول فهي صورة طبق الأصل عن المجتمع العام، من حيث انها معرضة للتغير باضطراد مع التغيرات التي تصيب المجتمع سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او ثقافية، وعلى الرغم من ان تأثيرها على الأسرة الجزائرية وخاصة التقليدية فقد لوحظ أنه كان بطيئا نوع ما، نظرا لتغلغل القيم الاجتماعية الأخلاقية والروحية في العقل الجماعي العام، ولا يمكن ملاحظة مستوى هذه التغيرات التي أصابت هذه القيم إلا على من خلال الأجيال المتعاقبة المتأثرة بدورها بالقيم المادية الوافدة من العولمة.

كباحثين يمكن أن نحصر هذه الحالة عند أفراد المجتمع التقليدي في ".. سيطرة الوفاء لتقاليد الأجداد على الأغلبية من أفعال الحياة الاجتماعية وأغلب أفعال العائلة، فإن الرجوع إلى التقاليد أثناء حياة الفرد هو إرغام يتقبله ويتحمله الفرد إزاء

[1] مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 77

المواقف الخاصة بصرفات متميزة مثل الحفلات، والمناسبات الخاصة أو الإستثنائية.."[1] ويساعده هذا على إلغاء فرديته لصالح الأسرة، كما يمكن لنا هنا ان نعتمد على المدخل الدوركايمي كمقاربة نظرية لفهم نمط العلاقة بين قيم المجتمع وحدوث المشكلات الاجتماعية فيه عموما، ويقترح علينا هذا المدخل أن أساس هاته العلاقة مقترن بحالة سماها الانومية والتي ساهمت بشكل كبير في تراج قيم الترابط الأسري مرتبط بحالة التفكك الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع ككل، ".. وذلك بالرجوع إلى الثغرات العميقة، التي طرأت على بناء المجتمعات في وقت قصير جدا، فأدت إلى تحريرها من نموذج المجتمعات التقليدية أو ما يسميه (النموذج الانقسامي)، بسرعة مذهلة وبدرجات لم يسبق لها مثيل في التاريخ، إذ تراجعت الاخلاق التي كانت تتلاءم مع هذا النموذج الاجتماعي، لكن دون ان يحدث نمو اخر سريعا يكفي لأن يملأ ذلك الحيز الذي أصبح خاليا من ضمائر أعضاء المجتمع، إذ يرى أنه لم تكن لديها الوقت لكي تكيف نفسها أو ذاتها مع بعضها، كما أن الوظائف المضطربة التي انبثقت فجأة لم تعد قادرة على ان تصبح منظمة على نحو يؤدي إلى الحاجة إلى الإشباع".[2]

هذه الحالة تظهر أكثر في القيم المتعلقة بالجندرة ونظرة المجتمع التقليدي للجسد الانثوي، والذي يحيطه دوما بنوع من القداسة المبنية على القيم الأخلاقية والدينية، من حيث أن هذه النظرة تحيلنا مباشرة إلى التفريق الإلزامي بين الجنسين في النسق الزوجي الأسري، حيث تحظى المرأة بتربية خاصة مرتبطة بالكيفيات التي تحفظ عفتها وتحدد مهامها ضمن التنظيم المنزلي، أما الرجل فينشئ ضمن وضعيات أكثر تعقيدا وذلك من أجل تأهيله لدوره الاجتماعي في تحمل عبئ الهيكل الاجتماعي لأسرته والذي يتولاه في مرحلة الرشد.

وعليه فإن الأسر الحالية لم تعد تحافظ على هذا النموذج من التنشئة الاجتماعية الذي انسحبت عليه كثير من التغيرات على مستوى الأدوار والعلاقات الاجتماعية المحددة لكلا الجنسين، ويعزى ذلك بالعوامل الثقافية الحضرية الوافدة للمجتمع التقليدي، أين نشئ بدلها صراع حقيقي يمكن أن نلاحظه في علاقة الرجل بالمرأة ضمن النسق الزواجي الأسري، والذي تطغى عليه الفردانية وقيم البراغماتية أين يزول الرابط الأسري فيها بزوال المصالح التي تحققها للطرفين.

في ما يخص إشكاليتنا الثامنة التي تدور حول: هل **يمكن اعتبار العادات والتقاليد المتعلقة بطرق الزواج في المجتمع التقليدي على علاقة بحالات الطلاق؟** فقد كانت أراء المبحوث في عمومها تحت قول:

تحضر في المجتمعات التقليدية عموما طقوس خاصة تحيط بعملية الزوج، تبدأ من اختيار الأولياء الزوجة المناسبة إلى مراسيم العرس والاستقرار في المسكن العائلي، والملاحظ في هذه الطقوس أنها بعيدة عن المغالاة وتكون محاطة بقيم التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع والذي يسعون من خلالها إلى تقديم مختلف المساعدات لإنجاح هذا الرابط الأسري عرفانا بقيمة الزواج والأسرة من الناحية الدينية الأخلاقية والإجتماعية، ويعكس لنا في نفس الوقت قيمة الروابط الاجتماعية التي تدفعهم لإبقاء هذه اللحمة بين المجتمع الواحد ضمن الفضاء الثقافي العام.

في الوقت الحالي تراجعت هذه الصورة الاجتماعية بفعل الثقافة الاستهلاكية التي تشربها الأجيال عن طريق وسائل التكنولوجيا كالتلفزيون والانترنت، والتي جعلت من مظاهر الزواج عبارة بريستيج اجتماعي أين رهن فيه اختيار الزوجة المناسبة بمعاير أكثر فردانية وبرغماتية (تبحث في سبل الرفاهية المادية) وتنعكس أكثر على الأداء الوظيفي للزوجين في الأسرة، كون الطرفين ليس

[1] مصطفى بوتفنوشت ، مرجع سابق، ص 56

[2] يوسف قادري، مرجع سبق ذكره ص 56

لديهما غالبا تصور واضح عن حياتهما الزوجية والادورة المنوطة بهما فيه، لاسيما أن اجتمعا دون مراعاة لشروط التوافق النفسي والاجتماعي والثقافي الذي يضمن استمرار العلاقة الأسرية بعيد عن الخلافات والصراعات التي تعجل بتفكك الأسرة، ذلك أن ترتيبات الزواج الان أصبح يخضع لمتطلبات اقتصادية بعيد جدا عن الحياة البسيطة التي يعيشها الأفراد في الريف من خلال إمتلاك المنزل، الوظيفة، الدخل المادي، وإن هذه المعطى ساهم بشكل كبير في تنامي ظاهرة تسليع المرأة من خلال الهبات التي تطالب بها الأسر لتحصين نسائها ماديا في حالة وقوع الطلاق، ما أثر عكسيا على العلاقات الأسرية وعجل بالتفكك الأسري بسبب الوضع المادي المترف للمرأة واختيارها التخلي عن الزوج ما دعت له الظروف المادية، وهذه الحالة ساهمت بشكل كبير في اختفاء وصمة العار المرتبطة بالمرأة المطلقة في المجتمع الريفي، بعدما كان من قبل محاولة لإخفاء الطلاق بشتى الطرق، وإن كان بشكل يأس وغير مجدي نظرا لصغر المجتمع ووضوح وبساطة نمط العلاقات الاجتماعية فيه.

وعليه إن دلالات الاختلاف الثقافي في طرق الزواج يؤثر بشكل كبير على الروابط الاجتماعية التي تؤطر عمليات التواصل والحوار والتصورات والاتجاهات دخل الأسرة الزوجية الذي يعد أبرز عوامل استمرار النسق الأسري.

في ما يخص إشكاليتنا التاسعة التي تبحث في: **إلى أي حد تسهم المتغيرات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية في انتشار وازدياد حالات الطلاق في المجتمع المحلي الريفي؟** فقد وردت أراء المبحوثين بالقول:

يمكن القول إنه في عصرنا الحالي لا يمكننا كأفراد أو مجتمعات مقاومة طموحنا نحو العصرنة، ذلك بما تحميله من رخاء اجتماعي واقتصادي، ولان الثورة المعرفية والتكنولوجية التي عصفت بالعصر الحديث رهنت أصالة المجتمعات الريفية التقليدية في التصدي للوافد منها، وكانت مسألة وقت فقط حتى تتسلل خصائصها إلى وعي الأفراد وتؤثر في حياتهم ومعتقداتهم خاصة إذا تعلق الامر بالصور التي يكونه الفرد عن رابطة الزواج.

كما يمكن ملاحظة ذلك في تدخل وإسهام الاتصال والإعلام ولواحقه من وسائل تكنولوجيا الإنترنت في تحطيم العديد من الحواجز الاجتماعية للمجتمعات التقليدية، عبر التشويش على التصور الاجتماعية لرابطة الزواج والذي يتم من خلال نقله من بعض المسلسلات الأجنبية من دول أخرى لها ثقافات تخالف في عاداتها وأعرافها ماهو موجود في ثقافة المجتمع الجزائري، كونها تروج لكثير من الأفكار التي تندرج في أن رابطة الزواج ماهي إلا تقييد لحرية الطرفين واستقلاليتهما، وأن إهمال الوجبات المنزلية التي تحدد مكانة المرأة ودورها الاجتماعي في المجتمع الريفي التقليدي أمر مبرر نظرا لالتزاماتها وأدوارها الوظيفة خارج المنزل، وهو ما خلق صعوبة لدى الأفراد للعثور على شريك الحياة الزوجية بسبب مطالب وترتيبات الزواج التي تغيرت.

يضاف إلى هذا الكلام ما تتركه الأن ثقافة الهاتف الذكي من أثر على التفكير والعاطفة لطرفي الزواج في المجتمع الجزائري عموما، ذلك أن الإنترنت اليوم وأمام المستوى التعليمي المرتفع نسبيا لأفراد المجتمع الريفي، نراه يسوق بليارات الأفكار والصور التي تحاكي أطر الزواج المثالي من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر إنستغرام وتيكتوك في أعلى الهرم، حيث وفرت بدائل للتعارف من خلالها يتم الإستغناء عن مؤسسة الزواج (صدقات الهاتف وتطبيقات الدردشة) ، ويزرع لدى الزوجين عدم قناعة تامة بنمط الحياة الزوجية وبالتالي السعي للبحث على بديل غالبا يكون في السر للعلاقات الأسرية، والتي تسمح بالانفلات من الرقابة الاجتماعية وهو ما يؤدي حتما إلى الطلاق في أخر الأمر.

في ما يخص إشكاليتنا العاشرة التي تبحث في: **هل تعتبر قانون الأسرة الجزائري مساهم في تفاقم حالات الطلاق في المجتمع المحلي الريفي؟** فقد كانت ردة المبحوثين حول ذه القضية تحت قول:

أظن أننا تحدثنا سابقا على شيوع الثقافة المدنية لدى أفراد المجتمع التقليدي بفضل ارتفاع المستوى التعليمي خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة، التي يراعي فيها قانون الأسرة في الباب الثاني تحت عنوان إنحلال الزواج مرونة مبالغ فيها لرفع دعوات الخلع وطلب الطلاق خاصة إذا تعلق الامر بالقانون رقم 84/11 المعدل والمتمم بالمر 05/02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 ما بين المادة 47 إلى غاية المادة 57، حيث نرى ان المشرع الجزائري فشل في معالجة الظاهرة عبر هاته القوانيين، فبعدما كان الطلاق مخول عن طريق العصمة في يد الرجل منفردا، أصبحت المرأة الأن قادرة على المطالبة بالتطليق وفق الحالات التي يرى المشرع أنها تستوجب ذلك.

بالعودة إلى هاته الأسباب يمكن حصرها في الاتي حسب قانون الأسرة الجزائري:[1]

- عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج، مع مراعاة المواد (78 و79 و80) من قانون الطلاق في الجزائر.
- العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.
- الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.
- الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة والتي يستحيل معها مواصلة العشرة والحياة الزوجية.
- الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة.
- مخالفة الأحكام الواردة في المادة (8) من **قانون الأسرة في الجزائر**.
- ارتكاب فاحشة مبينة.
- الشقاق المستمر بين الزوجين.
- مخالفة الشروط المتفق عليها في **عقد الزواج في الجزائر**.

وحسب المادة 53 مكرر من **قانون الطلاق الجزائري** يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخلع نفسها بمقابل مالي.

كما تقول المادة 54 من نفس القانون إنه إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم.

وهذا يوافق ما يراه الباحث هشام ذبيح أن هاته أن المادتين الأخيرتين كانتا السبب المباشر في تزايد حالات الطلاق في المجتمع الجزائري وفق أسباب قانونية وقضائية، ووجد أن:[2]

[1] هشام ذبيح، أحكام الطلاق والتطليق وأثر قانون الأسرة فيها على حماية الأبناء، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الأول، العدد 09 مارس 2018 ص 228

[2] المرجع نفسه، ص 230-231

- المشرع الجزائري في السابق كان يشترط موافقة الزواج في قبل الشروع في التطليق عرفا لكن بعد تعديل القانون أصبحت الزوجة قادرة على تخلع نفسها بمقابل مادي زهيد قدره 60 ألف دينار جزائري، وهذا الأمر يبدو حافز لكسر الرابطة الزواجية أمام المشاكل التافهة التي قد تعترض الزوجين.

- كما أن الخلع لما شرعه الإسلام كان بسبب عامل نفسي وهو عدم قدرة الزوجة على الاستمرار مع زوجها لكرهها له او عدم استطاعتها تقديم الخدمة لزوجها، ولكن نرى في أن المشرع الجزائري لم يعتمد هذه القاعدة كسبب يقاس عليه قضاء التطليق لسقط أمام المسائل والمشاكل التافهة التي تدور حول الانتقام والتحرر.. إلخ، رغم أن المقصد الشرعي من جعل العصمة في يد الزوج لأنه يعرف عواقب الطلاق وتبعاته عليه وعلى اسرته خاصة المتعلقة بالتعويضات المادية، وهو ما يجعله يتريث في فك الرابطة الزوجية، بينما لو فتح المجال للمرأة بالخلع لفكت الرابطة الزوجية دون مسوغ.

ونرى في هاته الحالة كباحثين ان القوانين الوضعية التي صيغت لتؤطر أحوال الأسرة الجزائرية قد تأثرت بشكل أو بأخر بالتيارات النسوية والتي شقت طريقها إلى مختلف المجالات بما فيها التشريعية والأكاديمية، ومع ارتفاع مستوى تعليم المرأة في المجتمع الريفي بالتناسق مع المرأة في المجتمع الحضري، أصبح الفوارق الثقافية والقانونية شبه منعدمة مع تراجع سلطة العرف والتقاليد في ضبط هذا النوع من العلاقات الاجتماعية، وين كان الأمر في شقه الحداثي يندرج ضمن الرفع من قيم الحرية، إلا أنه في شقه السلبي قد أثر على طابع العلاقات في المؤسسة الزواجية والتي اكتست بنوع من الرسمية المبالغ فيها، وهو ما نراه عامل مساعد على تفكك الأسرة وحصول الطلاق بمجرد حدوث نزاع أو خلاف بين أركان مؤسسة الزواج.

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يمكن القول ان المحددات السوسيولوجية المرتبطة بزيادة حالات الطلاق في المجتمع التقليدي المحلي والذي يفترض أنه يتميز بقيم اجتماعية ودينية قادرة على تقوية اللحمة والروابط الاجتماعية بين أفراد مؤسسة الزواج، لا تحظى بتفسيرات جادة بعيدة عن القراءة السيكولوجية سيما وأنها تتعلق بظروف الحياة الاجتماعية التي يعيشها المجتمع العام والتي تنعكس بدورها على الروابط الاجتماعية التي تجمع الأفراد مع بعضهم البعض.

وعليه أن عوامل ومسببات الطلاق لا يمكن حصرها في الوقت الراهن بالظروف النفسية التي يعيشها طرفي العلاقة الزوجية خارج تأثير التحولات التي صاحبت حياة العائلة في المجتمع الريفي التقليدي، الذي أصبح يعيش ازمة تراجع في قيم الجماعة الأصلية وتسلل بعض المشاكل الحضرية إليه من قبيل أزمة الموارد المالية، تراجع القيم الاجتماعية والدينية، السكن، تحرر المرأة، ثقافة الإستهلاك والتكنولوجيا.. إلخ.

قائمة المراجع:

1. مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمرى محمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984
2. أيمن البارودي، **القنوات الفضائية ونسق القيم في المجتمع المحلي**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، دس، دب،
3. أحمد زكي البدوي، **معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، 1983
4. علي عبد الواحد وافي، **الأسرة والمجتمع**، دار أجياء الكتب العربية ط2، مصر، 1948،

5. نخبة من أساتذة علم اجتماع في جامعة الإسكندرية، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، دس،
6. يوسف قادري، **الطلاق في المجتمع الحضري – سطيف- بعض عوامله و اثاره**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم اجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 1994-1995،
7. هشام ذبيح، أحكام الطلاق والتطليق وأثر قانون الأسرة فيها على حماية الأبناء، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الأول، العدد 09 مارس 2018
8. إيمان عويمر، الطلاق المبكر يقوض المجتمع الجزائري بـ240 حالة يوميا https://www.independentarabia.com
9. الديون الوطني للإحصاء2016 ONS, Démographie Algérienne https://www.ons.dz/IMG/pdf/Demog16ar.pdf
10. janet reynolds and carol s.walther, **the social of capital rural demography of marriag. Cohabitation. And divorce**, International Handbooks of Population, Springer Nature Switzerland, 2020.